

في الحرة فأنه الابن اعراضه بان عدم الوجود  
 ويزوج عتيقة المرأة اذا فقد وفي الحقيقة من النكاح  
 من يزوج المقتة مادامت حية بالولاية عليها تتعدا  
 للولاية على المقتة فيزوجها الابن المقتة بقية  
 الاوليا على ما عرّفهم برخصي المقتة ويكفي سكنة  
 البكر كما قاله الركني في تكملة وان خالف في دياحه  
 ولا يعتبر ان المقتة في ذلك في الاصح لانه لا ولاية  
 لها ولا اهباء فلا فائدة له فاذا ماتت المقتة زوج  
 المقتة من له الولاية على المقتة من عصا ثم يزوجها  
 ابنها ثم ابنتها على ترتيب عصية الولاية انبعية  
 الولاية انقطعت بالموت ثم ان فقد المقتة وعصية  
 زوجها **الحاكم** المرأة التي لم يزوجها  
 ولي من اولادها فان لم تكن في محل ولاية فليس له تزويجها  
 وان رخصت كما ذكره الرافعي في اضرار القضاة على الغائب  
 وكذا يزوج الحاكم اذا عضل النسيب القريب ولو مجبرا  
 والمعتق وعصية لانه حق عليهم فاذا استغوا من  
 وفاء وفاه الحاكم ولا تستقل الولاية لا بعد اذا كان

الفضل

العصل دون ثلاث مرات تزوج الا بعد بنا على منع ولادة  
 الفاسق كما قاله الشيخان وهذا ممن لم تقبل طاعة علي  
 معاصيه كما ذكره في السيريات وكذا يزوج عند عتية  
 الولي مسافة القصر واحرامه وارا دة تزوج مؤمنة  
 ولا مساو بماله في الدرجة والمجنونة البالغة عند فقد  
 المجر وقد جمع بعضهم المواضع التي يزوج فيها  
**الحاكم** في آيات فقال  
 • يزوج الحاكم في صوريات • منظره على عقود جوهرة  
 • عدم الولي وفقدته ونكاهه • وكذا العتية مسافة قاصر  
 • وكذا العتق وحسن ما يبع • امة لمخبر تواميا القادر  
 • احرامه وتفريغ عضله • اسلام ام الفروع وهي الكافر  
 واهل النار طم تزوج المجنونة البالغة وانما يحصل  
 العصل من الولي اذا دعت بالفة عاقلة رشيده  
 كانت او سفيلة الي كفو او امتنع الولي من تزويجه  
 ولو عبت كفوا وارا دة الاب او احد المجر كفوا غيره  
 فله ذلك في الاصح لانه اجل نظر من ان يزوج  
 في بعض احكام الخطبة وهي بكسر الخاء التامس الخاطبة

Copyrighting University